

ايراد ما عدا ذلك فيصير المعادفة ان المنطق بديهى وكذا كالمعنى لا حاجة الى  
تعلم نتيجة ان المنطق لا حاجة الى تعلم فكبرى القياس مطوية لظهورها وصغرها  
ومحصل النتيجة مذكورتان بمراد الاقوال اما الصغرى ان لم يكن افعالها غير  
في البيان فاحرف غير محرومة وخبره ان المنطق لو لم يكن بديهيا لكان كسبيا ولو كان  
كسبيا لاصح في حصوله من القانون اذ يحتمل في حصوله ايضا الفاعل وممكننا  
الى انه يدور او تسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله من اما الدور  
او التسلسل وهذا فيما اقتضى من متصلتي كبريا ومطوية في كلامه لظهورها  
ينبغي لو لم يكن المنطق ل بديهيا لزم في حصوله من افعالها الدور والتسلسل  
وهو ما يصح في حصوله من حصوله من بعض نتيجة القياس فيتم لغة المعقولة  
حلية من قولها وما محالات في حصولها فيما اقتضى فافهم من متصلة هتوى  
وصلية كبرى بكملة لو لم يكن المنطق بديهيا لزم في حصوله من اما الدور والتسلسل  
وبهذه النتيجة ليست بطلية لكن المطلوب وهو بديهية المنطق هنا واهي  
فلذا اقتصر على ما يقيد ما وافق الوصوفه اللامه لبيانها التاليف فيا كسى  
افترى او ربما اقتضى من هذه النتيجة ومنه حلية مملكة العلم بكن المنطق  
بديهيا لزم في حصوله من افعالها الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم  
في حصوله من افعالها الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله  
من افعالها الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله من افعالها  
الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله من افعالها الدور والتسلسل

وهي على ان لا يخرج من المنطق بديهيا  
في حصوله من افعالها الدور والتسلسل

بديهيا

بديهيا لكان فيصير بديهيا لكان فيصير بديهيا لكان فيصير بديهيا لكان فيصير  
المنطق بديهيا لوجوهه في الفهم وموالمط فالذكورة الشرة فيا من موهول  
التباين في حصول القياسين كما عرفت وقوله لا يقال له منتهى لحصول  
الكبرى المطوية من القياس الاول من القياسين الاكبرين المذكورين في الشرة  
اعز قولنا لو كان المنطق كسبيا لزم في حصوله من افعالها الدور والتسلسل  
لزم الدور والتسلسل يكون المنطق كسبيا وقوله لكان يلزم بديهيا التسلسل  
القانون بديهيا فيتم مطوقه الا فلا يرد هذا الكلام بعد تسليم كونه المنطق  
الذي هو عبارة عن الفكر كسبيا ولا حاجة الى حمل الكلام على الدور عن كون  
عبارة عن الكلام مجردة وما ذكره في الجواب اثبات للعدمة المحققة وبها  
ان المنطق مجموع قوانين الكسب كما عرفت من سابق كلامه اجموع قوانين  
يتم منها صحت الكسب فاذا فرضنا ان كسبي وحاولنا حصول قانون  
منها من قانون اخر اما منطوق او غير المنطوق ان الكسب لا يتم الا بالمنطق  
وهذا التصريح ما هو من كلامه من مقتضى الاحتياج الى المنطق في علمه من سبب  
الكسب ذلك لانه قانون في العلم الصحيح على قانون اخر كسب ذلك العلم منه  
وهو ايضا كسبي على ذلك التصريح الذي هو قانون كسبي المنطق فيصير الى  
قانون اخر اما منطوق او غير منطوق من العلم الصحيح هذا الكسب ايضا من  
قوانينه اذ هو من مقتضى الدور والتسلسل لانه قانون في العلم الصحيح

ان كسبي كسب اما ما ذكره في  
المنطق من مقتضى الاحتياج الى المنطق  
وهو ما يصح في حصوله من حصوله من بعض نتيجة القياس فيتم لغة المعقولة  
حلية من قولها وما محالات في حصولها فيما اقتضى فافهم من متصلة هتوى  
وصلية كبرى بكملة لو لم يكن المنطق بديهيا لزم في حصوله من اما الدور والتسلسل  
وبهذه النتيجة ليست بطلية لكن المطلوب وهو بديهية المنطق هنا واهي  
فلذا اقتصر على ما يقيد ما وافق الوصوفه اللامه لبيانها التاليف فيا كسى  
افترى او ربما اقتضى من هذه النتيجة ومنه حلية مملكة العلم بكن المنطق  
بديهيا لزم في حصوله من افعالها الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم  
في حصوله من افعالها الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله  
من افعالها الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله من افعالها  
الدور والتسلسل وممكننا ان لو كان كسبيا لزم في حصوله من افعالها الدور والتسلسل